

Distr.: Limited
11 November 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٥ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية

للحد من الكوارث

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة، السيدة إيوا أنزورغي (بولندا) بناء على
مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.7

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،
و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢١٩/٥٤
المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٥/٩٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠١، و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ
٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، ومع إيلاء الاعتبار
الواجب لقرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة
الكاملين والمنسقين لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تذكر أيضا بإدراج البند المعنون "إدارة الكوارث وقابلية التعرض لها" في برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة^(١)،

وإذ تكرر تأكيد أنه على الرغم من أن الكوارث الطبيعية تلحق أضرارا بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان، فإن العواقب الطويلة الأمد المترتبة على الكوارث الطبيعية تكون وخيمة بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية، وتعرق تحقيق تنميتها المستدامة،

وإذ تسلم بالحاجة الماسة إلى المضي في تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة من أجل بناء القدرة على مقاومة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة للتصدي بفعالية للكوارث الطبيعية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية، وتزايد الآثار المترتبة عليها، في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن حسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد تمس المجتمعات العرصة للتأثر في كافة أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة تطوير فهم طبيعة الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية التي تزيد من حدة قابلية تأثر المجتمعات بالكوارث الطبيعية، ومعالجتها، وبناء قدرات المجتمعات المحلية على مواجهة مخاطر الكوارث، وتعزيزها بشكل أكبر،

وإذا تؤكد أن الحد من الكوارث، بما في ذلك الحد من التأثير بالكوارث الطبيعية، هو عنصر مهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذا تؤكد أهمية النهوض بتنفيذ خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٢)، والأحكام ذات الصلة الواردة فيها، بشأن القابلية للتأثر، وتقييم المخاطر، وإدارة الكوارث،

وإذا تلاحظ إلى العمل الجاري الذي تقوم به جميع الأفرقة العاملة التي أنشأتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من آثار الكوارث، وهي الفريق العامل المعني بتغير المناخ والحد من الكوارث، والفريق العامل المعني بالحد من الكوارث في أفريقيا، والفريق

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

العامل المعني بتقييم المخاطر والقابلية للتأثر، وآثار الكوارث، والفريق العامل المعني بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث^(٣)؛

٢ - تدعو الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى النظر في تقييم مخاطر الكوارث باعتبار ذلك عنصراً أساسياً من خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

٣ - ترحب بالعمل الذي تقوم به العملية التحضيرية الجارية للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث، الذي سيعقد في كوبي، اليابان، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

٤ - تحيط علماً مع التقدير بالتبرع السخي الذي أعلنته حكومة اليابان لتغطية تكاليف المؤتمر العالمي، وترحب بما تم تقديمه فعلاً من تبرعات لتسهيل مشاركة ممثلي البلدان النامية، لا سيما ممثلي أقل البلدان نمواً، في ذلك الحدث، وتدعو جميع الدول التي لم تسهم بتبرعات بأن تقوم بذلك؛

٥ - تكرر دعوتها للدول الأعضاء وجميع الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من الوكالات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية، ولا سيما فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث، إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر العالمي؛

٦ - تشجع المجموعات الرئيسية، المحددة في جدول أعمال القرن ٢١^(٤) على زيادة الإسهام في المؤتمر العالمي والمشاركة فيه بنشاط، وفقاً للنظام الداخلي الذي وافقت عليه لجنته التحضيرية؛

٧ - تؤكد على أهمية التعاون والتنسيق الوثيقين بين المؤسسات ذات الصلة، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، سواء في التحضير للمؤتمر العالمي أو متابعة نتائج، داخل نطاق ولايتها ومع مراعاة ما لديها من مزايا نسبية، وضرورة تفادي أي ازدواجية في العمل؛

(٣) A/59/228.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

٨ - تؤكد أيضا أن تواصل التعاون والتنسيق بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين، حسب الاقتضاء، يعتبر عنصرا أساسيا في معالجة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية بشكل فعال؛

٩ - تسلم بأهمية الربط بين إدارة مخاطر الكوارث والأطر الإقليمية، حسب الاقتضاء، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بالحد من الفقر والتنمية المستدامة؛

١٠ - تسلم أيضا بأهمية دمج المنظور الجنساني، فضلا عن إشراك المرأة في وضع تصور لجميع مراحل إدارة الكوارث، وتنفيذه، لا سيما في مرحلة الحد من الكوارث؛

١١ - تؤكد أهمية تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها قبل وقوع الكوارث، ولا بد في هذا الشأن من أن تتضافر جهود الأوساط الإنمائية والإنسانية والعلمية والبيئية، على جميع المستويات، وأهمية إدماج الحد من الكوارث، حسب الاقتضاء، في خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

١٢ - تؤكد أيضا ضرورة تعزيز فهم أسباب الكوارث، والمعرفة بها، بشكل أفضل، وبناء وتعزيز قدرات التصدي لها من خلال أمور، من بينها نقل الخبرات والمعارف التقنية وتبادلها، والحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة، وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك المنظمات الأهلية؛

١٣ - تسلم بأهمية الإنذار المبكر باعتباره عنصرا أساسيا في الحد من الكوارث، وتوصي بتنفيذ النتائج التي توصل إليها المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإنذار المبكر، الذي عقد في بون، ألمانيا، خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وتحيط علما بالعمل الإضافي الذي أنجز في هذا الصدد، بما في ذلك إنشاء برنامج في بون لتعزيز الإنذار المبكر،

١٤ - تطلب إلى الحكومات وضع برامج وطنية أو إنشاء مراكز اتصال للحد من الكوارث، وتشجع على أن يجري في إطار تلك البرامج تبادل المعلومات ذات الصلة بالمعايير والممارسات، وتشجع الحكومات على تعزيز ما هو موجود فعلا من هذه البرامج، وتحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم ما يناسب من دعم لتلك الآليات، وتدعو الأمين العام إلى تعزيز الخدمات الإقليمية التي تقدمها الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية لكفالة هذا الدعم؛

- ١٥ - **تطلب** إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بوصفه رئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث، أن يواصل إجراء استعراض سنوي للأعمال التي تقوم بها الأفرقة العاملة بغية كفالة أن تسهم إسهاما فعالا في تحقيق أهداف الاستراتيجية؛
- ١٦ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعما ماليا لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع للصندوق الاستثماري للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛
- ١٧ - **تشجع** المجتمع الدولي على توفير الموارد المالية اللازمة للصندوق الاستثماري للاستراتيجية وتقديم ما يلزم من الموارد العلمية والتقنية والبشرية وغيرها، لضمان الدعم الكافي لأنشطة الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث وأفرقتها العاملة؛
- ١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يرصد ما يكفي من الموارد المالية والإدارية، في حدود الموارد المتاحة، كي يتسنى للأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية أداء عملها بفعالية؛
- ١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، ولا سيما عن نتائج المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، وذلك في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".